

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الثانية سوم الإجارة كالبيع ذكره في الانتصار وذكره عنه في الفروع في آخر التصرف في المبيع .

قلت وكذا استئجاره على إجارة أخيه حيث قلنا بخيار المجلس فيها .
وقال الشيخ تقي الدين في شرح المحرر قلت واستئجاره على استئجار أخيه واقتراضه على اقتراض أخيه ولتهابه على اتها ب أخيه مثل شرائه على شراء أخيه أو شرائه على لتهابه أو شرائه على إصداقه ونحو ذلك بحيث تختلف جهة الملك .

قوله وفي بيع الحاضر للبادي روايتان .

وأطلقهما في الهداية والمذهب والتلخيص والمحرر وشرح بن منجا والفائق والزركشي .
إحداهما يحرم ولا يصح بشروطه وهو المذهب .

قال في المغني والشرح والفروع حرم وفسد العقد رضوا بذلك أم لا في ظاهر المذهب .
قال الناظم وهو الأظهر واختاره بن عبدوس في تذكرته وجزم به في الوجيز والمنور ونظم المفردات والخرقي وهو منها وقدمه في الحاويين والكافي .

والرواية الثانية يكره ويصح قدمه في الخلاصة والرايتين .

وعنه يحرم ويصح ذكرها في الرعاية الكبرى وغيره .

قال الزركشي وجعل بن منجا في شرحه الصحة على القول بزوال النهي والبطالان على القول ببقائه قال وليس بشيء وإنما الروايتان على القول ببقاء النهي انتهى .

قلت ما قاله بن منجا قاله المصنف في المغني والشارح .

فالرواية الواردة عن أحمد تدل على ذلك وبها استدلا